W20
SAUDI ARABIA 2020
WOMEN

البيان الرسمي لمجموعة تواصل المرأة (W20)

النسخة 2020

في الذكرى السنوية الخامسة لمجموعة تواصل المرأة (W20) التابعة لمجموعة العشرين (G20)، يشهد العالم بيئة شديدة التشابك تتسم بالثورات التقنية، وحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والاضطرابات الاجتماعية، وأزمة عالمية متسارعة لم تنتهِ فصولها فجَّرتها جائحة كورونا (كوفيد-19).

يجب على قادة مجموعة العشرين أن يمهدوا الطريق لتحقيق تعافٍ اقتصادي عادل تكون فيه المرأة جزءاً من الحل باعتبارها شريكة على قدم المساواة مع الرجل وأحد العناصر الاقتصادية الفاعلة الرئيسية.

ما من شك في أن الشمولية والتنوع يثريان عملية صنع القرار التي تمثل أهمية خاصة عند وضع السياسة الفعالة والممارسات التجارية المطلوبة لمعالجة الأزمة وتبعاتها المختلفة.

رغم الصعوبات التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد-19) على العالم، إلا أنها تحمل في طياتها فرصة لقادة مجموعة العشرين تتيح لهم إعادة ضبط إيقاع اقتصاداتها عن طريق التخطيط لتحقيق تعافٍ اقتصادي قائم على الشمولية والإقرار بأهمية المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في النشاط الاقتصادي؛ وذلك بهدف تسريع وتيرة التعافي الاجتماعي والاقتصادي.

في الواقع، تُظهر حالات عدم المساواة بين الجنسين، التي تكشفت وتفاقمت أثناء تفشي هذه الجائحة، الحاجة الملحة إلى معالجتها من أجل تعزيز قدرة جميع المجتمعات على الصمود في وجه الكوارث.

نحن، ممثلات مجموعة تواصل المرأة (W20) لعام 2020، قدمنا بياناً رسمياً يطرح على قادة مجموعة العشرين مجموعتين من التوصيات.

تستعرض المجموعة الأولى التدابير المطلوبة لتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا (كوفيد-19).

في حين تساعد المجموعة الثانية على تحقيق مجموعة العشرين لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهدف النمو القوي والمستدام والمتوازن عبر دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

التدابير الرئيسية لدعم خطط التعافي الاقتصادي

يجب على قادة "مجموعة العشرين" التحرك الآن

01

ضمان التمثيل المتكافئ للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في الهيئات السياسية والاقتصادية العالمية في القطاعين العام والخاص.

02

اعتماد خطط مالية تراعي الفروق بين الجنسين ومزودة بمعلومات دراسات تقييمات أثر نوع الجنس، حتى تدعم تدابير التعافي من الجائحة قوة عاملة تشمل الجميع دون تفرقة.

03

زيادة الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية بشكل كبير لخلق فرص العمل وتعزيز المرونة في مواجهة الكوارث عبر:

- توفير رعاية مُنخفضة التكلفة وعالية الجودة للأطفال والمعالين وكبار السن.
- زيادة توفير خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة وتعزيز تكافؤ فرص الحصول عليها
- ضمان مشاركة النساء والفتيات في التعليم والتدريب وحصولهن عليهما، بما يشمل التعليم والتدريب عبر الإنترنت مع إيلاء عناية خاصة للتعليم الفني والمهني والمهارات الإلكترونية وفرص التعلم على مدى الحياة.

04

وضع آليات للحماية الاجتماعية وحماية الأجور لتوفير نماذج توظيف بديلة لتشمل جميع العمال بطريقة مناسبة، في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، مع إيلاء اهتمام خاص بالعمال الأساسيين، والعاملين بدوام جزئي، والعاملين لحسابهم الخاص، والفئات الهشة، خصوصاً في البلدان منخفضة الدخل.

05

وضع وتمويل خطط عمل لتحفيز مشاركة المرأة في النظم الإيكولوجية لقطاعي ريادة الأعمال والابتكار عبر دعم الشركات الناشئة المملوكة لنساء وتوسيع نطاقها واستدامتها، خصوصاً في مجالي التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

06

زيادة وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيا الرقمية، مع التركيز على المناطق النائية والريفية، عن طريق الاستثمار في البنية التحتية، والاتصالات عالية السرعة، والتدريب على تطوير المهارات.

07

عقد شراكات مع المصارف والمؤسسات المالية العامة والخاصة لتطوير منتجات مالية رقمية مبتكرة يسهل الحصول عليها لزيادة فرص حصول المرأة على الخدمات المالية.

08

تمويل البحث وجمع البيانات المصنفة بحسب الجنس حول مسار الجائحة.

التدابير الرئيسية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة على المدى البعيد

نحن ممثلات "مجموعة المرأة" التابعة لمجموعة العشرين لعام 2020 ندعو قادة دول مجموعة العشرين إلى الوفاء بوعودهم السابقة لتحقيق المساواة بين الجنسين وسد الفجوة بينهما واتخاذ التدابير العاجلة لتسريع وتيرة تنفيذ الخطط الوطنية للمساواة بين الجنسين وفقاً لالتزام بريسبان 25×25 بشأن الفجوة بين الجنسين. ونحث قادة مجموعة العشرين على تبني التوصيات التالية لتصحيح الاختلالات الصارخة في الفرص الاقتصادية المتوفرة للمرأة والتي تستمر في تقويض هدف مجموعة العشرين المتمثل في تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن:

حول الإصلاحات القانونية والاجتماعية

01 إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف القائم على الجنس، وإصدار إصلاحات قانونية واجتماعية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

- إزالة الحواجز التنظيمية والتشريعية والاجتماعية والثقافية من أجل التصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المجالات. ويشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، تيسير فرص دخول المرأة وترقيها في المجالات التالية: مكان العمل، والخدمات المالية، وريادة الأعمال، والأعمال التجارية، وحصولها على حقها الشرعي في الميراث والممتلكات.
- الالتزام الواضح والفعال بالعمل على القضاء على ظاهرة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة من خلال وضع آليات للمساءلة والدعم وإنفاذها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتخاذ تدابير للتصدي للعنف القائم على الجنس والتحرش الجنسي على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من أشكال التواصل.

02 استغلال جميع أدوات السياسة والجهود السياسية لإحداث تغيير نوعي في الأعراف الاجتماعية النمطية وأدوار الجنسين، بما في ذلك مسؤولية الرجال عن أعمال الرعاية التي تعوق النساء عن تحقيق إمكاناتهن الاقتصادية الكاملة.

- النهوض بالتعليم ورفع مستوى الوعي بأهداف المساواة بين الجنسين والجهود المبذولة للقضاء على الصور النمطية الجنسانية والتحيز اللاواعي بجميع أشكاله، بما في ذلك السياسة والأعمال والتكنولوجيا وريادة الأعمال.

03 تحقيق المساواة بين الجنسين في عملية اتخاذ القرار السياسي العام.

- كفالة تكافؤ الفرص والتمثيل العادل للمرأة في المجالات السياسية وهيئات صنع السياسات. ويشمل ذلك المناصب المحلية والدولية والوزارية وغيرها من المناصب العامة من خلال تنفيذ الأهداف أو الالتزام بالحصص المحدد من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030. ويشمل ذلك المناصب المحلية والدولية والوزارية وغيرها من المناصب العامة.
- تمويل برامج شاملة لتغيير التحيز القائم على نوع الجنس في الثقافة وهياكل المؤسسات وتعزيز دور المرأة في المناصب القيادية.

04 زيادة عدد النساء بمراكز اتخاذ القرار في مجال الأعمال من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك تحقيق الأهداف المعينة والالتزام بالحصص المحددة لضمان التكافؤ الكامل بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات العامة والمدرجة بحلول عام 2030، وتقديم حوافز لأرباب العمل الذين يحققون التكافؤ بين الجنسين في مناصب صنع القرار.

حول الشمول العادل في سوق العمل

05 زيادة التمويل العام زيادةً كبيرة لتوفير رعاية ميسورة التكلفة ذات جودة عالية واحترافية للأطفال، والنهوض بخدمات الرعاية طويلة الأجل حتى تكون متاحة بحلول عام 2030 لجميع النساء اللاتي يعملن أو يعدن إلى الالتحاق بسوق العمل مجدداً.

06 تطبيق السياسات المتعلقة بخطط الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر بحلول عام 2030، بما في ذلك الاستحقاقات غير القابلة للتحويل لمقدم رعاية آخر من أجل تعزيز المسؤولية المشتركة عن أعمال الرعاية وتحقيق توازن أفضل بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.

07 الاستثمار في البنية التحتية التعليمية لضمان حصول النساء والفتيات على التعليم الابتدائي والثانوي على الأقل ومشاركتهن فيه، وتعزيز التدريب التقني والمهني، وتنمية المهارات الرقمية، وزيادة فرص التعلم مدى الحياة، سواء عبر الإنترنت أو بأي طريقة أخرى، لتوفير فرص عمل جيدة للمرأة.

08 اتخاذ مزيد من الإجراءات لسد الفجوات بين الجنسين في الدخل والأجور والمعاشات التقاعدية وغير ذلك من الإيرادات المختلفة، لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعرف على قيمة الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وتقليلها وإعادة توزيعها وقياسها وتقدير مساهمتها في الاقتصاد والاهتمام بتشارك الوالدين في الرعاية المنزلية.

09 وضع آليات الحماية الاجتماعية وتنفيذها لتوفير نماذج توظيف بديلة تشمل جميع أشكال العمل بطريقة ملائمة، لا سيما في القطاع غير الرسمي التي تستحوذ المرأة فيه على النصيب الأوفر.

10 التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بحلول عام 2025: الاتفاقية رقم 156 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية، والاتفاقية رقم 189 بشأن العمال المنزليين، والاتفاقية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل.

حول الشمول المالي العادل

11 تطوير حلول ومنتجات مالية مبتكرة يسهل الحصول عليها والترويج لها، بما في ذلك الأدوات الرقمية وأنظمة التمويل بالغ الصغر، بالشراكة مع المؤسسات المالية العامة والخاصة لزيادة فرص حصول المرأة على التمويل.

12 وضع برامج لتعزيز الثقافة المالية والترويج لها، لا سيما لدى النساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى فئات مهمشة ، من أجل تحسين معرفة المرأة بالمسائل المالية وتنمية مهاراتها وزيادة ثقتها بنفسها وتعزيز قدرتها على تنظيم المشاريع.

13 تفويض المؤسسات المالية العامة والخاصة بجمع البيانات المصنفة حسب الجنس بغرض فهم الانعكاسات الجنسانية المختلفة على النتائج المالية وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

حول الشمول الرقمي العادل

14 تأمين مشاركة المرأة في الثورة الرقمية ضمن بيئة مواتية وآمنة من خلال تطوير البنية التحتية، بما في ذلك المناطق النائية والريفية، وضمان حصولها على التعليم والتدريب المتعلق بالعلوم والتقنية والهندسة والرياضيات لتحسين مهاراتها الرقمية، وإعداد مبادئ توجيهية أخلاقية تراعي الفوارق بين الجنسين بشأن الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الأخرى.

15 توفير فرص تعليم وعمل للمرأة تعتمد على منهجية STEM (العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات) من خلال توفير التمويل والحوافز للقطاعين العام والخاص لتدريب المرأة وتطوير مهاراتها الوظيفية في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات. تشجيع الشركات والمؤسسات التقنية على إدماج المرأة في مجال الأبحاث المتعلقة بالتقنيات الرقمية وتصميمها وتطويرها.

16 تطبيق منظور جنساني لقياس الاقتصاد الرقمي عن طريق تقصي أثر التحولات القائمة على الذكاء الاصطناعي والتقنية في الطلب على الوظائف والمهارات والتنمية فيما يتعلق بالمرأة.

حول ريادة المرأة للأعمال

17 وضع أُطر عمل السياسات وخطط العمل، وتوفير الدعم المالي والتدريب والبرامج من أجل تعزيز مشاركة المرأة في النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال والابتكار وبناء قدرات المرأة.

18 تقديم حوافز وبرامج هادفة لزيادة عدد الشركات التي تملكها أو تديرها النساء، بما في ذلك قطاع التجارة الإلكترونية ومجال العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.

19 تحفيز دوائر الاستثمار على دمج منظور المساواة بين الجنسين في عملية صنع القرار في جميع فئات الأصول، وتعزيز تطوير مهارات الموظفين والمستثمرين المسؤولين عن قروض الأعمال التي تراعي المنظور الجنساني (بما في ذلك المُستثمِرات الملائكية والمُستثمِرات المغامرات) بهدف زيادة فرص حصول المرأة على رأس المال.

20 تهيئة الظروف المواتية لبناء القدرات وزيادة الفرص أمام الشركات التي تملكها أو تقودها النساء لاقتحام الأسواق عن طريق تحديد أهداف وطنية سنوية تتعلق بالمشتريات والتجارة الدولية والتجارة الإلكترونية. ووضع هدف يتمثل في تحقيق زيادة بنسبة 10 في المائة على الأقل في المشتريات العمومية بحلول عام 2030. والإبلاغ عن مستوى التقدم السنوي في اقتحام المرأة لهذه الأسواق.[1]

21 جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتسهيل تخطيط السياسات القائمة على الأدلة من أجل تحسين مهارات المرأة في مجال البحث والتطوير ذي الصلة بريادة الأعمال، فضلًا عن عقد المقارنات على الصعيد الدولي.

حول آليات المساءلة في مجموعة العشرين

22 تعزيز أُطر ومؤشرات مجموعة العشرين للرصد والتقييم:

- مراجعة السياسات المنفذة والتقدم المُحرَز بصورة منهجية عن طريق دعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة العمل الدولية (ILO) إلى مواصلة رفع التقارير السنوية إلى قادة مجموعة العشرين بشأن التزام بريسبان 25x25 بشأن الفجوة بين الجنسين، بناءً على تقارير خطة التوظيف السنوية لكل دولة عضو في مجموعة العشرين.
- دعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تقديم البيانات المتعلقة بمجموعة العشرين والقابلة للمقارنة والمصنفة حسب نوع الجنس من أجل تحديد خطوط الأساس وقياس التقدم المُحرَز والإبلاغ عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الناشئة عن البيانات الرسمية والتعهدات الصادرة عن مجموعة العشرين، والاستفادة من الأُطر متعددة الأطراف وآليات الإبلاغ القائمة.

[1] زيادة بنسبة 10% كحد أدنى في معدل التحسن لكل بلد وفقاً لخط الأساس الخاص به.

W20

SAUDI ARABIA 2020

WOMEN

www.w20saudiarabia.org.sa